مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية
Kawakibi Democracy Transition Center

العدالة الانتقالية في المنطقة العربية

العدالة الانتقالية

والمصالحة في المنطقة العربية

مجموعة دراسات

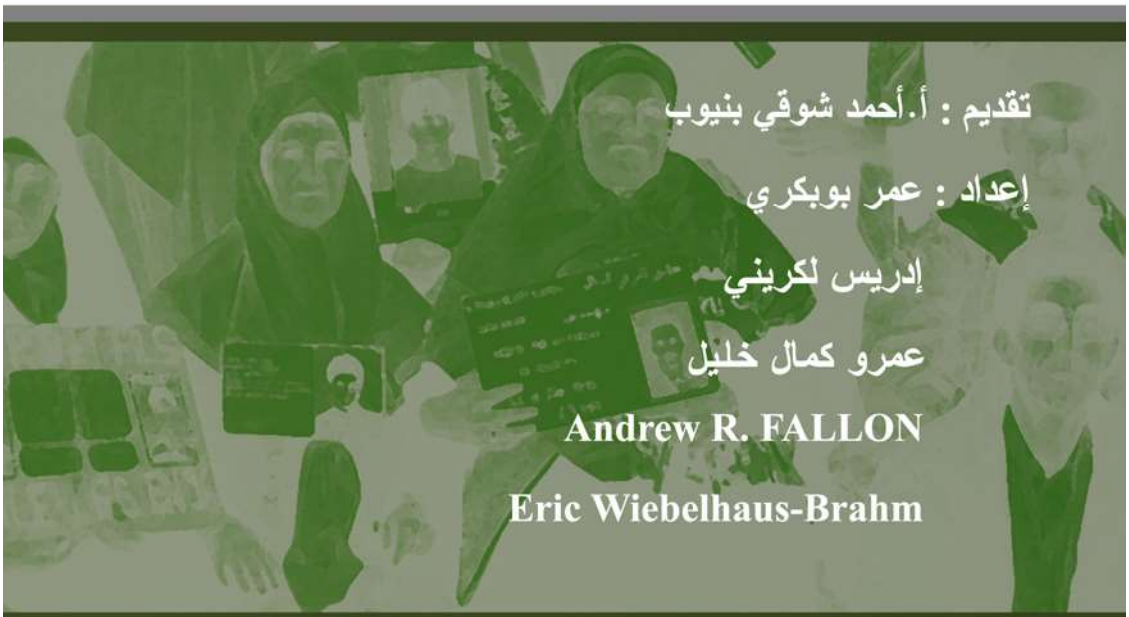

تقديم : أ.أحمد شوقي بنيوب

إعداد : عمر بوبكري

إدريس لكريني

عمرو كمال خليل

Andrew R. FALLON

Eric Wiebelhaus-Brahm

إصدار مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية

www.kawakibi.org

العدالة الانتقالية و المصالحة في المنطقة العربية

مجموعة دراسات

تقديم : أ.أحمد شوقي بنيوب

إعداد : عمر بوبكري
إدريس لكريني
عمرو كمال خليل
Andrew R. Fallon
Eric Wiebelhaus-Brahm

محتويات

تقديم: **أمين الغالي** 4

تقديم: **أستاذ أحمد شوقي بنيوب** 7

العدالة الانتقالية والتحول نحو الديمقراطية في الأقطار العربية هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب نموذجا -**الأستاذ إدريس لكريني**- 9

العدالة الانتقالية وحاجة المجتمعات العربية -**أستاذ عمرو كمال خليل**- 30

What model of transitional justice does the Arab world need?-**Amor Boubakri** 47

Restoration as the Spirit of Islamic Justice **-Andrew R. FALLON** 82

False Starts: Transitional Justice in the Arab World **-Eric Wiebelhaus-Brahm** 111

العدالة الانتقالية والتحول نحو الديمقراطية في الأقطار العربية
هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب نموذجا

أستاذ إدريس لكريني

الأستاذ إدريس لكريني:

أستاذ الجيوستراتيجية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق، جامعة القاضي عياض؛ مراكش؛ متحصّل على شهادة الدكتوراه في القانون العام (العلاقات الدولية) من كلية الحقوق أكدال، الرباط. قام بالعديد من المؤلفات من بينها مؤلف جماعي صادر عن مركز القدس للدراسات السياسية؛ الأردن؛ تحت عنوان: "الانتخابات والتحولات الديمقراطية في العالم. العربي.. خطوة للأمام أم خطوة للوراء؟ سنة 2009.

ملخص

تشترك معظم الدول العربية في كونها مرت على امتداد فترات من تاريخها بأزمات سياسية واجتماعية؛ انتهكت فيها حقوق الإنسان بأبشع الصور (اختطافات واغتيالات واستعمال أساليب مختلفة من التعذيب..)؛ بما أثر بالسلب على استقرارها وعلى مسارها السياسي والتنموي؛ وأفرز صراعات اتخذت طابع العنف في كثير من الأحيان؛ وعقد من مأمورية الانتقال نحو الديمقراطية.

فيما ظلت المؤسسات القضائية في مختلف الأقطار العربية عاجزة عن بلورة عدالة فعالة؛ في مجتمعات تنخرها الانقسامات والصراعات على اختلاف أنواعها وخلفياتها؛ وهو ما أدى إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان داخل عدد من الأقطار العربية.

وإذا كانت الديمقراطية تتطلب مجموعة من المقومات والشروط؛ فإن طي صفحات الماضي ومصارحة الذات؛ من خلال آلية العدالة الانتقالية؛ يعد أحد المداخل لتعبيد الطريق نحو إعمال ديمقراطية بناءة تضمن وضع حد لمختلف الصراعات والنزاعات الداخلية؛ ووضع أسس متينة لدولة الحق والقانون.

وفي هذا الصدد؛ أسهمت هيئة الإنصاف ولمصالحة في المغرب بصورة كبيرة في خلق حوار بين الضحايا من جهة والدولة من جهة أخرى؛ كما سمحت بإسماع صوت الضحايا على نطاق واسع؛ وساهمت بعملها في نشر ثقافة حقوق الإنسان.. بالصورة التي عززت مسار التحولات السياسية الراهنة بالمغرب.

وفي هذا السياق؛ تبرز أهمية انفتاح الدول العربية على التجارب الدولية الرائدة في مجال العدالة الانتقالية؛ والاستئناس بها في إعمال مصالحة وطنية تسمح بوضع أسس قويمة لممارسة ديمقراطية تخرج الأقطار العربية من الجمود السياسي الذي تعيشه.
فما هو مفهوم العدالة الانتقالية؟ وما هي حدود تطبيقها في المنطقة العربية؟ وإلى أي حد نجحت تجربة المغرب في هذا الشأن؟

Transitional Justice and Democratic Transition in the Arab World : The Moroccan Equity and Reconciliation Commission as a sample

Abstract:

In different periods of their history, most Arab countries went through political and social crises, during which human rights were flagrantly violated (disappearances, assassinations, torture…). This had a negative impact on the stability of these countries and on their political and developmental process, gave rise to conflicts that most of the time turned violent, and complicated the process of democratic transition.

At the same time, Arab judicial institutions were incapable of offering a genuine justice in societies torn by divisions and conflicts. This led to the persistence of human rights abuses in a number of Arab countries.

While democracy rests upon a number of conditions and prerequisites, turning the page of the past and revealing truths, through the transitional justice mechanism, can only pave the way for a constructive democracy that can help put an end to internal conflicts and lay solid foundations for the rule of law.

In this context, the Moroccan Equity and Reconciliation Commission has largely contributed to creating a dialogue between victims on the one hand, and the state on the other hand. It has also helped to make heard the

victims' voice on a large scale, and to spread the culture of human rights, which has enhanced the current process of political change in Morocco.

It is, therefore, important that Arab countries take cognizance of, and draw from, pioneering international experiences in terms of transitional justice, so as to promote a national reconciliation that lays the ground for a sound democratic practice, and to break away from the political stagnation they are experiencing.

What is transitional justice? Can it be achieved in the Arab world? To what extent has the Moroccan transitional justice experience succeeded?

Dr. Idris Lakrini,
Professor of International Relations and Political Science
Cadi Ayyad University, Marrakech

أولا- مفهوم العدالة الانتقالية

ترتبط العدالة الانتقالية بالتحول والانتقال السياسيين؛ سواء تعلق الأمر بالانتقال من الحرب إلى السلم؛ أو من أجواء الشمولية والاستبداد إلى الممارسة الديمقراطية؛ فهي وسيلة لتجاوز الإكراهات والمشاكل في مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. التي عانت منها الدولة والمجتمع.. وآلية فعالة للتخلص من التراكمات السلبية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بالصورة التي تسهم بانتقال متدرج إلى الديمقراطية بناء على أسس متينة؛ توفر شروط التسامح والمصالحة والشرعية والتعددية والاستقرار.. داخل المجتمع؛ بعيدا عن ثقافة الثأر والانتقام.

وعادة ما ترتبط العدالة الانتقالية بمرحلة حاسمة من تاريخ الحياة السياسية للدول؛ ذلك أنها تؤمن انتقالا من مرحلة غالبا ما تحيل إلى القمع والشمولية والاستبداد إلى مرحلة ديمقراطية؛ ترسخ فيها دولة المؤسسات واحترام حقوق الإنسان..

إنها وسيلة لرأب الصدع وتوحيد المجتمع ومنع تكرار التجارب الإنسانية المؤلمة في المستقبل؛ كما تعد أيضا وسيلة لتجاوز الجمود السياسي داخل الدول السائرة نحو الديمقراطية.

وبرغم وجود مبادئ كونية للعدالة الانتقالية؛ فإن تطبيقها يخضع في كثير من الحالات لظروف وخصوصيات الدول وطبيعة الصراعات والمشاكل القائمة فيها..

وتتنوع أشكال هذه العدالة بحسب الخلفيات التي تحددها والأهداف المتوخاة منها أيضا؛ وعادة ما تتم في آلياتها عبر إحداث لجان لتقصي الحقائق بصدد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وكشفها بتفصيل أمام الرأي العام؛ أو من خلال المقاربة القضائية ومحاكمة الجناة أمام القضاء المحلي أو الدولي؛ أو عبر تقديم تعويضات مادية (أموال وخدمات اجتماعية وتربوية ونفسية وصحية..) ومعنوية (تقديم اعتذار رسمي للضحايا وحفظ الذاكرة..) وجبر الضرر للضحايا عما لحق بهم من مآس ومعاناة؛ أو بإعمال إصلاحات مؤسساتية تسمح بتعزيز دولة المؤسسات وترسيخ سيادة القانون وتجاوز سلبيات الماضي وإكراهاته وتدبير التنوع المجتمعي بمختلف مظاهره العرقية والإثنية والدينية والثقافية.. بصورة ديمقراطية على أساس العدالة والمساواة.. أو بالسعي لتحقيق مصالحة بين مختلف الفرقاء السياسيين؛ علاوة على وسيلة أخرى ترتبط بإقامة النصب والمتاحف لحفظ الذاكرة؛ بالإضافة إلى منع المتورطين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من تولي مناصب حكومية أو ذات طابع سلطوي داخل مؤسسات الدولة..

ويرتبط مفهوم العدالة الانتقالية بمجموعة من المصطلحات والمفاهيم التي تنسجم مع أبعاده؛ مثل "إعادة البناء الاجتماعي، المصالحة الوطنية، تأسيس لجان الحقيقة، تعويض الضحايا، وإصلاح مؤسسات الدولة العامة، مثل الشرطة وقوى الأمن والجيش، التي غالباً ما ترتبط بها الشبهات أثناء النزاعات الأهلية الداخلية المسلحة"[1].

وتستند لجان الحقيقة والمصالحة في مرجعيتها إلى مصادر وأسس متنوعة؛ حددها أحد الباحثين[2] في:

"القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

أحكام وقرارات المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان؛

الاجتهادات الفقهية لمختلف المقررين والخبراء في مجال حقوق الإنسان؛

خلاصات ونتائج أعمال لجان الحقيقة والمصالحة عبر العالم؛

المقتضيات القانونية الوطنية غير المتعارضة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

قيم ومبادئ الثقافة الديمقراطية بما هي ثقافة إنسانية؛

القيم ومبادئ حقوق الإنسان المتأصلة في المعتقدات الدينية والثقافة الوطنية والثقافات المحلية؛

الأفكار والآراء والاجتهادات الوطنية المبلورة بين مختلف الفرقاء من ضحايا وحقوقيين وسياسيين حول قضايا السلم والعدالة والانتقال إلى الديمقراطية".

وفي ضوء هذه المعطيات؛ يمكن القول إن لجان الحقيقة والمصالحة التي تشكل العمود الفقري للعدالة الانتقالية هي هيئات مستقلة ومعترف بها من قبل الدولة وتشتغل عادة لفترة زمنية محددة وتتشكل من هيئات غير قضائية؛ وعادة ما يرتبط إحداثها بمرحلة انتقالية تشهدها الدولة؛ وتنصب مهامها على فحص ومقاربة ملفات انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان حدثت في الماضي؛ بسبل مختلفة تتراوح بين تعويض وتأهيل الضحايا وكشف حقيقة الأحداث وأسماء الجناة وتعريضهم للمساءلة والمحاكمة..؛ وعادة ما تنهي عملها بتقرير ختامي يتضمن عددا من

---

[1]– رضوان زيادة ومعتز الفجيري: العدالة الانتقالية؛ مدخل لإعادة تأسيس شرعية الدولة العربية؛ جريدة الحياة بتاريخ 07/09/16

[2]– أحمد شوقي بنيوب: الأسس النظرية لمذهب جبر الضرر؛ التجربة المغربية للعدالة الانتقالية؛ المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ومؤسسة "فريديريش إيبيرت"؛ مطبعة البيضاوي؛ المغرب؛ الطبعة الأولى 2008؛ ص 22

الخلاصات والتوصيات الكفيلة بإسماع أصوات الضحايا وبتجاوز ومنع ارتكاب هذه الممارسات في المستقبل؛ وبتحقيق مصالحة وطنية كفيلة بتحقيق تحول بناء نحو الديمقراطية.
وإذا كان البعض يرجع أصولها إلى محاكمات "نورمبورغ" التي لحقت مجرمي الحرب في ألمانيا النازية في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ فإن ملامحها برزت بصورة أكثر نضجا وتطورا خلال منتصف السبعينات كسبيل للتخلص من الحكم العسكري في الأرجنتين ومحاكمة جرائمه ضد الإنسانية؛ قبل أن يتعزز الأمر بمجموعة من التجارب على امتداد مناطق مختلفة من العالم.
فخلال العقدين الأخيرين؛ تزايد لجوء كثير من الدول التي ترسخت لديها القناعة ببناء أسس بناءة للانتقال الديمقراطي؛ إلى نهج مداخل وسبل مختلفة تندرج ضمن العدالة الانتقالية تسمح بالحسم مع تركات الماضي؛ وتفتح آفاقا ديمقراطية واعدة أمام الشعوب؛ وهو ما سمح بمراكمة تجارب وممارسات أسهمت في تطوير هذه الآلية؛ وعزز من فرص اللجوء إليها من قبل عدد من الدول الطامحة للتغيير والإصلاح.
وفي هذا السياق؛ برزت تجارب متباينة في أهميتها على امتداد مناطق مختلفة من العالم؛ ونذكر من بينها:
في أمريكا اللاتينية: نجد الهيئة الوطنية حول اختفاءات الأشخاص بالأرجنتين (سنة 1983)؛ والهيئة الوطنية حول الحقيقة والمصالحة بالشيلي (سنة 1990)؛ ولجنة بيان انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف.. بغواتيمالا (سنة 1994) وهيئة الحقيقة والمصالحة بالبيرو (سنة 2001)..
في إفريقيا: نجد مفوضية جنوب إفريقيا للحقيقة والمصالحة بجنوب إفريقيا (سنة 1994)؛ وهيئة الحقيقة والمصالحة بسيراليون (سنة 2000) وهيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب (سنة 2004)..
في أوربا الشرقية: التجربة البولونية (لسنة 1997)؛ وهيئة الحقيقة والمصالحة بصربيا (سنة 2004)..
في آسيا: هيئة التلقي والحقيقة والمصالحة بتيمور الشرقية (سنة 2002)..
إن لجوء هذه الدول وغيرها إلى أسلوب العدالة الانتقالية؛ يجد أساسه في مجموعة من الاعتبارات والقناعات؛ ذلك أن هذا الأسلوب يسمح بتعزيز أسس الديمقراطية وترسيخ مبدأ المحاسبة والمساءلة وعدم الإفلات من العقاب والاستفادة من أخطاء الماضي لبناء مستقبل واعد محصن ضد هذه الانتهاكات.

ويعتبر إنشاء المحكمة الجنائية الدولية خطوة مهمة على طريق دعم السلم والأمن الدوليين وتعزيز احترام حقوق الإنسان ومنع الإفلات من العقاب جراء ارتكاب جرائم خطيرة ضد الإنسانية3.. وبخاصة وأن من شأن تطور العدالة الجنائية الدولية وتفعيلها أن يدفع الدول إلى تبني إصلاحات سياسية وقانونية مهمة تروم بناء دولة المؤسسات وتفرض احترام حقوق الإنسان وتحول دون إفلات الجناة من العقاب تحت ظروف مختلفة.

ثانيا- أزمة الانتقال الديمقراطي في الأقطار العربية ومطلب العدالة الانتقالية

ترتبط الديمقراطية عادة بتداول السلطة بشكل مشروع وسلمي بما يسمح بإشراك المواطنين في تدبير أمورهم والمساهمة في اتخاذ القرارات التي تهمهم، واحترام حقوق الإنسان؛ مع القدرة على تدبير الاختلاف بشكل بناء.. وهي مسيرة معقدة ومركبة تحتاج إلى مجموعة من العوامل والشروط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية والقانونية والمؤسساتية..
إنها عملية مجتمعية تخص الحاكمين والمحكومين على السواء وترتبط بالقيم وبالمؤسسات؛ وتشمل العديد من المبادئ مثل الإصلاح الدستوري؛ ومبدأ الشفافية والاعتراف بسيادة القانون.. والإقرار بنظام التعدد السياسي وتطوير المجتمع المدني والتداول السلمي على السلطة4.
لقد بدأت الديمقراطية في العقود الأخيرة التي أعقبت انهيار المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة - كما هو الشأن بالنسبة لمجموعة من القضايا الحيوية الأخرى كحقوق الإنسان والمحافظة على البيئة ومكافحة "الإرهاب"..- تأخذ بعدا عالميا، حيث تزايد الاهتمام بهذه القضايا داخل الأوساط الدولية الرسمية منها وغير الرسمية؛ بعدما ظلت حتى وقت قريب تعد شأنا داخليا يحاط بجدار سميك تفرضه سيادة الدول، وهذا ما شكل في أحد جوانبه رادعا معنويا لتمادي مختلف الأنظمة الديكتاتورية في استبدادها.
فعلى مستوى الممارسات الانفرادية لبعض الدول؛ أضحى توجيه المساعدات يخضع لمعايير احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أن تقييم أداء الأنظمة والرضا عنها؛ أضحى في

---

[3] – إدريس لكريني: المحكمة الجنائية الدولية.. الرهان والمعوقات؛ مجلة السياسة الدولية؛ مركز الأهرام بمصر؛ العدد 176 لشهر أبريل 2009؛ ص 53

[4]– يسري العزباوي: حول مفهوم الإصلاح؛ مجلة الديمقراطية؛ مركز الأهرام؛ مصر؛ السنة التاسعة؛ العدد 33؛ يناير 2009؛ ص 114

جانب مهم منه يخضع لهذه الاعتبارات، فيما تنال الدول التي تصنف غير ديمقراطية ولا تحترم حقوق الإنسان ضغوطات وعقوبات سياسية واقتصادية؛ وقد تصل إلى حد ممارسة الضغوطات العسكرية ضدها أحيانا5.

وعلى المستوى الجماعي، فلا تخفى أهمية عامل احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان كمؤشر أساسي ضمن مجموعة من المؤشرات التي يقاس بها مدى تقدم وتطور الدول. ومن جانب آخر تمكن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من مراكمة مجموعة من القرارات التي تؤكد الاهتمام الدولي بهذه القضية والتي وصلت إلى حد استعمال القوة العسكرية لأغراض مرتبطة بتثبيت الديمقراطية؛ مثلما حدث في هاييتي في بداية التسعينات من القرن المنصرم، أو التدخل لأغراض إنسانية مثلما تم في كل من العراق أو الصومال في بداية التسعينات من القرن الماضي..

وباستحضار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. في الأقطار العربية، يتبين منذ الوهلة الأولى أنها تعيش أزمة ديمقراطية حقيقية، لا تخلو من تداعيات سلبية داخلية وأخرى خارجية.

لقد كانت معظم الأقطار العربية من ضمن الدول التي دخلت معترك هذه التغيرات بنسب متفاوتة في أعقاب التحولات الديمقراطية العالمية التي هبت على مختلف المناطق من العالم، بعدما لم يعد بإمكان الأنظمة المستبدة تجاهل الضغوطات الدولية القائمة في هذا الشأن.

وإذا كانت دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية قد انخرطت في التغيير بشكل جدي وانحازت للديمقراطية كأسلوب؛ فإن مجمل الإصلاحات التي عرفتها الأقطار العربية بدت بطيئة وغير شاملة، ولم تعكس في العمق تطلعات الشعوب، وظهرت وكأنها تستهدف تحسين صور وسمعة هذه الدول في الخارج6.

5- إدريس لكريني: النخب السياسية العربية.. شرعنة الأوضاع أم انتصار للتغيير؟ مركز الجزيرة للدراسات؛ قطر الموقع الإلكتروني للجزيرة نت (قضايا للحوار؛ 30-08-2009) http://aljazeera.net/

6- إدريس لكريني: "الديمقراطية" الأمريكية لمكافحة "الإرهاب" الدولي، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، عدد 125، ربيع 2006، ص 170

ونتيجة لربط الولايات المتحدة ما عرفته من عمليات إرهابية في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، بغياب هامش الحريات والديمقراطية في الأقطار العربية، تزايدت الضغوطات الأمريكية والأوروبية المطالبة بإعمال إصلاحات ديمقراطية في مجمل الدول العربية7.

ففي عام 2003، أقر الاتحاد الأوروبي "سياسة الجار الصالح الجديدة" التي تركز بصورة شبه كاملة على قضايا الإصلاح الداخلي بالدول العربية8.

كما شهد العام 2004؛ بروز تحالف اتحاد دولي معني بالديمقراطية بالشرق الأوسط، ففي أعقاب اقتراح الولايات المتحدة لمشروع الشرق الأوسط الكبير، تقدمت ألمانيا في فبراير عام 2004 بمقترح يحمل عنوان:" مبادرة الشرق الأوسط الأوسع"، وشاركت فرنسا في رعايتها في وقت لاحق.. وخلال شهر يونيو 2004 تلاقت العديد من المشروعات الأوروبية والأمريكية، من خلال قمة مجموعة الثمانية في الولايات المتحدة والقمة الأورو- أمريكية في دبلن وقمة الناتو في إستانبول9.

إن تزايد هذه الضغوطات الخارجية من جهة؛ وتنامي الاستياء الشعبي العربي جراء الركود الذي تعرفه الأوضاع السياسية من جهة ثانية؛ يشكل دليلا على أزمة التغيير الديمقراطي في الأقطار العربية.

إن أسباب هذا الجمود الذي أدى في كثير من الأحيان إلى أحداث سياسية واجتماعية خطيرة ارتكبت فيها مآس وخروقات طالت حقوق الإنسان العربي؛ تبدو متعددة ومتباينة؛ وتفرض اتخاذ تدابير وإصلاحات مختلفة؛ على اعتبار أن عملية التحول نحو الديمقراطية تتضمن عددا

7- محمد السيد سليم: تدويل عمليات الإصلاح في الشرق الأوسط: وجهة نظر عربية؛ مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مصر، السنة السادسة، العدد 24 أكتوبر 2006، ص 16

8- إدريس لكريني: التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 شتنبر، المطبعة والوراقة الوطنية، المغرب؛ الطبعة الأولى 2005؛ ص 195

9- محمد السيد سليم: تدويل عمليات الإصلاح في الشرق الأوسط: وجهة نظر عربية؛ مرجع سابق؛ ص 18

من المراحل المتميزة، تبدأ بزوال النظم السلطوية، وظهور ديمقراطيات حديثة، ثم ترسيخ هذه النظم الديمقراطية الحديثة10.

غير أن أهم وأبرز الأسباب التي تبدو ذات أولوية قصوى؛ تتلخص في عدم القدرة على تدبير التنوع المجتمعي بصورة ديمقراطية؛ وعدم استقلالية القضاء في عدد من هذه الدول برغم التأكيد على هذه الاستقلالية في جل الدساتير العربية.

إن التنوع المجتمعي بشتى مظاهره (الثقافية، والإثنية، الدينية، اللغوية..) يحتمل وجهين: الأول؛ إيجابي وذلك بالنظر للدور الهام الذي يمكن للتعدد أن يسهم به في تحصين وتقوية كيان الدولة؛ إذا كانت تستوعب أهمية هذه التعددية وترسخها ميدانيا، والثاني؛ سلبي لما يمكن أن يشكله من خطر على استقرار الدولة ووحدتها، وبخاصة داخل الدول التي تتميز فيها مقاربة هذا الملف بالعقم والانحراف.

فالحيف والتهميش والإقصاء الذي يمكن أن يطال أحد مكونات المجتمع؛ سيؤدي حتما إلى تدهور التضامن الداخلي وتهديد وحدة المجتمع؛ ويتسبب في بروز أزمات اجتماعية وسياسية.

في حين أنّ الممارسة الديمقراطية واعتماد العدالة بأبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية..؛ تشكل مدخلا كفيلا بتدبير المشاكل والاختلافات، وضمانة للتعايش المجتمعي والوحدة الوطنية؛ وبتحصين المجتمع ضد أية مؤامرات خارجية11.

وإذا كانت بعض الدول قد نجحت إلى حد كبير في تدبير التعددية الثقافية واللغوية والدينية والعرقية.. داخل مجتمعاتها؛ مثلما هو الشأن بالنسبة لبلجيكا وفرنسا؛ فإن عددا من الدول العربية شهدت انفجارا للصراعات العرقية والدينية.. بالشكل الذي عكس قصورا واضحا في تدبير هذا الملف؛ ونذكر في هذا السياق؛ ما يحدث حاليا في العراق والصومال واليمن والسودان؛ وما حدث قبل ذلك في لبنان والجزائر..

ومن جهة أخرى؛ تبدو العلاقة قوية بين الممارسة الديمقراطية واستقلالية القضاء؛ فالديمقراطية تظل بحاجة ماسة إلى قضاء مستقل قادر على مقاربة مختلف القضايا والملفات بنوع من الجرأة والنزاهة والموضوعية؛ بعيدا عن أي تدخل قد تباشره السلطات الأخرى؛

---

[10]– شادية فتحي إبراهيم عبد الله؛ الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية؛ سلسلة دراسات سياسية نظرية؛ المركز العلمي للدراسات السياسية؛ الطبعة الأولى 2005؛ الأردن؛ ص 28 و29

11– إدريس لكريني: التنوع المجتمعي والممارسة الديمقراطية؛ جريدة العرب؛ قطر؛ العدد 7734 بتاريخ 15 غشت 2009

مثلما يظل القضاء من جانبه بحاجة إلى شروط موضوعية وبيئة سليمة مبنية على الممارسة الديمقراطية تعزز من مكانته وتدعمه وتسمح له بتحقيق العدالة المنشودة وترسيخ المساواة أمام القانون؛ بعيدا عن أي استهتار أو انحراف بالقوانين12.

وهو ما يجعل منه مدخلا فعالا للتغلب على الجريمة في مختلف أبعادها ووسيلة رئيسية لترسيخ العدالة وحماية الحريات وضمان احترام حقوق الإنسان؛ وسيادة الثقة في القانون والمؤسسات.

إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي شهدتها الكثير من الأقطار العربية فيما مضى؛ لم تكن لتقع بنفس الشكل والوتيرة في وجود قضاء قوي ومستقل.

كما أن الانتخابات التي تفرز نخبا يفترض أن تتولى تدبير الشأن العام والسهر على قضايا المواطنين الحيوية؛ تتطلب وجود قضاء فعال ومستقل قادر على ضمان نزاهتها ومرورها في جو سليم وبناء؛ من خلال معاقبة المفسدين وترسيخ تكافؤ الفرص واحترام إرادة الجماهير.

ولذلك فهناك عدد من الباحثين ممن يعتقدون بأن وجود قضاء مستقل يؤكده ويحميه الدستور هو شرط أساسي للديمقراطية يتجاوز في أهميته إجراء الانتخابات ذاتها..

إن هذه المعطيات تفرض إعمال إصلاحات ديمقراطية حقيقية كفيلة باستحضار إرادة الشعوب في صناعة القرار.. والجدير بالذكر هنا أن هذه الإصلاحات الداخلية تفرض نفسها بحدة على الأنظمة والنخب13 العربية؛ قبل أن تبادر جهات أجنبية بفرضها عليها بشكل قد يتعارض وخصوصيات وإرادة شعوبها، وبخاصة بعد أن أضحت الأوضاع المزرية بالمنطقة العربية في مختلف الميادين مسؤولة عن إنتاج ظواهر لا تخلو من تداعيات دولية كالهجرة14 والتطرف والاضطرابات الداخلية15..

---

[12]– إدريس لكريني: الممارسة الديمقراطية واستقلالية القضاء؛ جريدة الاتحاد الاشتراكي؛ المغرب؛ بتاريخ 20 يناير 2010

[13]– لمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص؛ يراجع: إدريس لكريني: النخبة السياسية العربية وقضايا الإصلاح، مجلة الديموقراطية، مؤسسة الأهرام بمصر، العدد 25 يناير 2007؛ ص 51 وما بعدها

[14]– بحسب بعض التقديرات؛ بلغت خسائر الدول العربية من هجرة العقول البشرية تحت إكراهات الفقر والحاجة من مهندسين، أطباء، جامعيين، تقنيين.. إلى بعض الدول الغربية كفرنسا، بريطانيا، ألمانيا، كندا والولايات المتحدة الأمريكية حوالي 200 مليار دولار.

[15]– إدريس لكريني: أي موقع للعرب في عالم اليوم؟ مجلة الوفاق العربي، لندن، عدد 97 يوليوز 2007؛ ص 39

وفي ظل هذه الأوضاع؛ يمكن لإعمال أسلوب العدالة الانتقالية على الواقع العربي أن يسهم بشكل كبير في تجاوز مختلف الإكراهات التي تعوق كل تغيير أو إصلاح نحو الديمقراطية داخل الأقطار العربية.

إن دولة الحق والقانون في الممارسة الدولية ترتبط عادة بوجود مجموعة من المؤشرات؛ من قبيل ترسيخ الممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وفصل السلطات وترسيخ قوة القانون والحكامة الجيدة وتمكين المرأة وفتح آفاق واسعة أمام المجتمع المدني..

ومما لا شك فيه أن الاهتمام بحقوق الإنسان وتعزيزها في شموليتها في الأقطار العربية؛ يعد مدخلا مهما على طريق إرساء دعائم هذه الدولة المنشودة؛ بالنظر إلى تأثيراته على مختلف المجالات الحيوية الأخرى.

إن أحد العوائق الكبرى التي تقف حجر عثرة أمام بلورة عدالة انتقالية بناءة في مختلف الأقطار العربية المثقلة بعبء انتهاكات الماضي في مجال حقوق الإنسان؛ هو عدم استقلالية القضاء – كما ذكرنا-؛ وعدم سيادة القانون بصورة كافية. الأمر الذي يجعل هذه الأقطار معرضة لمزيد من الأزمات الاجتماعية والسياسية؛ كما يجعل الباب مفتوحا أمام انتهاك حقوق الإنسان العربي بمختلف المظاهر والأشكال.

فهذه المنطقة أضحت من أكثر المناطق في العالم تعرضا للنزاعات والصراعات السياسية الداخلية التي تسهم في تمزق كيان الدولة والمجتمع وتعرض حقوق الإنسان العربي لانتهاكات خطيرة؛ التي فتحت المجال واسعا أمام تدخلات خارجية وبأشكال مختلفة ومتباينة.

و"لذلك لا يبدو غريبا أن تتزايد تطلعات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة العربية إلى جهات دولية لإنصافهم، كبديل عن عجز وعدم رغبة القضاء الوطني في محاسبة منتهكي حقوق الإنسان، وإقرار العدالة وحكم القانون. فقد شهدت المنطقة مؤخراً أهم سابقتين في هذا الإطار: الأولى هي تحويل ملف جرائم دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بناء على قرار من مجلس الأمن، والسابقة الثانية هي تشكيل محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة المتورطين في اغتيال رفيق الحريري"[16].

---

[16]– رضوان زيادة ومعتز الفجيري: العدالة الانتقالية مدخل لإعادة تأسيس شرعية الدولة العربية؛ جريدة الحياة؛ لندن؛ بتاريخ 2007/09/16

ومن المؤكد أن امتناع غالبية الدول العربية عن المصادقة على نظام المحكمة الجنائية الدولية لروما؛ يجعل من إمكانية الإفلات من العقاب فيما يتعلق بجرائم ضد الإنسانية أمرا واردا في كل حين17.

إن ما تشهده مختلف الأقطار العربية من صراعات سياسية داخلية تصل إلى حد استعمال القوة بمختلف أشكالها (الصومال؛ العراق؛ اليمن؛ لبنان؛ الجزائر؛ فلسطين..)؛ يبرز حجم خطورة الصراعات التي تراكمت على امتداد سنوات عدة نتيجة للصراع على السلطة وعدم القدرة على تدبير الاختلاف المجتمعي في أبعاده العرقية والإثنية والدينية.. بشكل ديمقراطي؛ وهي عوامل تجعل من أي مبادرات إصلاحية في غياب مصالحة وطنية شاملة أمرا نسبيا وهشا.

ثالثا- تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب

شهد المغرب خلال العقدين الأخيرين حركية مهمة، استهدفت تعزيز حقوق الإنسان، في سياق تفاعل إيجابي مع المتغيرات المحلية المرتبطة بتنامي مطالب المجتمعين السياسي والمدني في هذا الاتجاه18، ومع التحولات الدولية الكبرى التي أفرزها انهيار المعسكر الشرقي؛ وما رافق ذلك من تزايد للاهتمام الدولي بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان..

وهكذا وفي سياق تكييف المنظومة القانونية والمؤسساتية الداخلية مع المعايير الدولية المتعارف عليها في مجال حقوق الإنسان الذي نصت عليه ديباجة الدستور المغربي لسنة 1996، تم إحداث مجموعة من المؤسسات (المحاكم الإدارية، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وزارة خاصة بحقوق الإنسان، مؤسسة الوسيط، والي المظالم وهيئة التحكيم..).

---

[17]– نشير إلى أن الدول العربية التي صادقت على نظام المحكمة هي: الأردن؛ جيبوتي؛ جزر القمر؛ اليمن.

[18]– نشير في هذا السياق إلى المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي انعقدت بمدينة الرباط بتاريخ 9 و10 و11 نونبر من سنة 2001؛ وذلك بمبادرة من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان. للاطلاع على دور المجتمع المدني وعائلات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ودورها في دعم مسار العدالة الانتقالية بالمغرب؛ يراجع؛ أحمد شوقي بنيوب: مرجع سابق؛ ص 58 وما بعدها

وصدرت العديد من النصوص والتشريعات القانونية التي تصب في هذا الاتجاه كمدونة الشغل ومدونة الأسرة..

وفي ظل هذه الظرفية أيضا، برزت إرادة سياسية عليا لدعم هذه الخطوات؛ وهكذا قامت السلطات المغربية بالتصديق على مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المرتبطة بهذا الشأن، وباتخاذ مجموعة من التدابير التي استهدفت الحسم مع ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي شهدها المغرب منذ استقلاله، حيث تم إطلاق سراح المعتقلين السياسيين كما سمح للعديد من المنفيين بالعودة إلى أرض الوطن..

وكتتويج لهذه الجهود أيضا، تأسست هيئة المصالحة والإنصاف بمبادرة ملكية في السادس من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2003 بالمصادقة على توصية المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في هذا الشأن؛ بمقتضى المادة السابعة من الظهير الملكي رقم 1.00.350 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس، كخطوة مهمة وكتجربة متميزة في العالم العربي وشمال إفريقيا[19]؛ من أجل رد الاعتبار إلى ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي شهدها المغرب وطي صفحات مؤلمة من تاريخ المغرب المستقل؛ وكمدخل لبناء مجتمع "حداثي" وتوفير شروط مناسبة وملائمة للانتقال الديمقراطي الذي بدأ مع وصول المعارضة إلى الحكم في عام 1998.

وقد كلفت هذه الهيئة التي تشكلت من نخبة من الناشطين والمناضلين الحقوقيين والمعتقلين السياسيين السابقين[20] وبرئاسة أحد ضحايا هذه الانتهاكات[21]، بمهمة مقاربة سياسية للملفات المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة التي شهدها المغرب ما بين سنة 1956 (تاريخ استقلال المغرب) و1999 (تاريخ وصول الملك محمد السادس إلى الحكم؛ وتاريخ المصادقة على إحداث هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي)، من خلال

---

[19]– أشار الأمين العام السابق للأمم المتحدة في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن حول "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع" في شهر غشت 2004 إلى التجربة المغربية ضمن التجارب الخمس الأوائل من بين ما يزيد عن ثلاثين تجربة. انظر في ذلك؛ التقرير الختامي؛ الحقيقة والإنصاف والمصالحة؛ الكتاب الأول؛ المملكة المغربية؛ هيئة الإنصاف والمصالحة؛ مطبعة النجاح الجديدة؛ الدار البيضاء 2006 المغرب؛ ص 13

[20]– تكونت الهيئة من رئيس وستة عشر عضوا؛ نصفهم من ضمن أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ونصفهم الباقي من خارج المجلس.

[21]– يتعلق الأمر بالراحل إدريس بنزكري

"التقييم والبحث والتحري والتحكيم والاقتراح فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.." بما يكفل رد الاعتبار للضحايا وتمكن المتضررين من تعويضات مادية، وطلب منها أيضا تقديم مجموعة من الخلاصات والتوصيات والاقتراحات القانونية والإجرائية، في سبيل الحسم مع هذه المرحلة لتلافي وقوع نفس الأحداث في المستقبل.

وقد ركزت الهيئة في عملها المرتبط بمقاربة الانتهاكات على الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، ويقصد بالاختفاء القسري؛ طبقا للنظام الأساسي للهيئة، "اختطاف شخص أو أشخاص، أو إلقاء القبض عليهم واحتجازهم بأماكن سرية رغما عنهم بسلب حريتهم؛ بدون وجه حق، على أيدي موظفين عموميين أو أفراد أو جماعات تتصرف باسم الدولة، مع عدم الاعتراف بذلك، ورفض الكشف عن مصيرهم، مما يحرم أولئك الأشخاص من كل حماية قانونية".

أما الاعتقال التعسفي، فيراد به "كل احتجاز أو اعتقال مخالف للقانون، يتعارض ومبادئ حقوق الإنسان الأساسية، وخاصة حق الأفراد في الحرية والحياة والسلامة البدنية، وذلك بسبب ممارستهم لأنشطة سياسية أو نقابية أو جمعوية"22.

وتدخل هذه التجربة في إطار ما يعرف ضمن أدبيات العدالة الانتقالية بلجان الحقيقة والمصالحة التي تؤمن تحولا سياسيا مرنا وهادئا، وتسمح بمصارحة الذات والتاريخ والعمل على تلافي التجارب القاسية في المستقبل.

وتستأثر التجربة المغربية بمجموعة من الخصوصيات، فإذا كانت معظم اللجان التي شكلت أو تشكل في مثل هذه الحالات؛ تكمن وظيفتها الأساسية في خلق معبر مناسب لتجاوز صعاب الماضي والولوج إلى واقع سياسي جديد، ففي المغرب تمت مقاربة الملفات في إطار نفس النسق السياسي والدستوري والإداري.. كما أنه وعلى خلاف مجموعة من التجارب الدولية في هذا الشأن؛ والتي تم الحسم فيها مع مراحل قاسية من تاريخها بمقاربة قضائية، فقد اختار المغرب من خلال هذه الهيئة مسلكا آخر قوامه المقاربة السياسية.

وهكذا وبعد إحداثها، باشرت الهيئة23 مهمتها بالبحث والتحري من خلال تلقي الشهادات والإفادات والإطلاع على الأرشيف الرسمي المرتبطة بمجال اختصاصها وتحصيل المعلومات

22– التقرير الختامي؛ الحقيقة والإنصاف والمصالحة؛ الكتاب الأول؛ المملكة المغربية؛ هيئة الإنصاف والمصالحة؛ مرجع سابق؛ ص 18

المرتبطة بهذا الشأن، كما قامت بعقد جلسات استماع عمومية (نقلت مباشرة عبر وسائل الإعلام المغربية المرئية) لفائدة الضحايا الذين قدموا ملفات شكاواهم، شكلت منبرا للإفصاح عن المشاعر واستجلاء الحقائق للرأي العام (تحدثوا خلالها عن مختلف مظاهر المعاناة وظروف الاعتقال والتعذيب والاختطاف.. التي مروا منها)، حيث سمح لهم لأول مرة بالإفصاح عن معاناتهم عبر منابر إعلامية عمومية كشكل بيداغوجي للتوعية والتحسيس بمختلف أنواع التعذيب والانتهاكات التي مورست في حقهم، من أجل الدفع باتجاه بلورة جهود حقيقية تقودها الدولة والمجتمع معا من أجل تلافي تكرار هذه الممارسات.

كما عملت الهيئة على فحص آلاف الوثائق في سبيل الوصول إلى الحقائق بصدد مختلف الملفات المرتبطة بالانتهاكات والخروقات الخاصة بمجهولين المصير والاعتقالات التعسفية مظاهر التعذيب وسوء المعاملة وإطلاق النار خلال أحداث اجتماعية شهدتها البلاد من قبيل24 أحداث مدينة الدار البيضاء خلال سنة 1965 وسنة 1981 وكذلك الأحداث التي شهدتها بعض مدن شمال المغرب خلال سنة 1984؛ وأحداث مدينة فاس لسنة 1990.. قبل أن تتوج عملها بتقديم تقرير حول عملها للعاهل المغربي، حمل بين طياته مجموعة من المعطيات المرتبطة بالانتهاكات التي مورست في حق العديد من الضحايا من قبيل الاختفاء والدفن الجماعي والتعذيب؛ ومعلومات وافية عن سجون ومعتقلات سرية.. مع تلافي توجيه المسؤولية لأشخاص محددين، إلى جانب اقتراح مجموعة من التوصيات التي تكفل منع تكرار هذه الممارسات في المستقبل.

لقد خلف إنشاء الهيئة مجموعة من ردود الفعل السياسية والفكرية والأكاديمية؛ وولد نقاشا جديا حول ملف حيوي كاد أن يطويه النسيان، بالشكل الذي يعكس أهمية هذه المبادرة.

وإذا كانت هذه الخطوة قد لقيت – إجمالا - ترحيبا واستحسانا من قبل مختلف الفاعلين داخل الأوساط الفكرية والسياسية والفعاليات الحقوقية المغربية، فقد صاحب ذلك أيضا انتقادات مختلفة؛ انصبت على ذكر عدد من السلبيات التي رافقت انطلاقتها وقيدتها بمجموعة من

---

[23]– نشير إلى أن الهيئة تكونت من مجموعة فرق عمل وهي فريق العمل المكلف بالتحريات؛ فريق العمل المكلف بجبر الضرر؛ فريق العمل المكلف بالأبحاث والدراسات، ولجان خاصة مختلفة من بينها لجنة خطة العمل؛ لجنة استراتيجية التواصل؛ لجنة نظام المعلومات؛ لجنة التقرير الختامي..

[24]– لمزيد من التفاصيل بشأن هذه الأحداث: يراجع؛ الحقيقة والإنصاف والمصالحة؛ التقرير الختامي؛ مرجع سابق؛ ص 71 وما بعدها

"الخطوط الحمراء" التي حدت من تحركها وفعاليتها: فهي اختزلت مجمل الانتهاكات في الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، وأقصت مظاهر أخرى من الانتهاكات الجسيمة.. ولم تحدد المسؤوليات الفردية عن هذه الممارسات؛ إضافة إلى أنها لم تستحضر الحقيقة في تسميتها.

وعلى مستوى المدى الزمني الذي حصرت فيه هذه الانتهاكات (1956- 1999)، لاحظ العديد من المراقبين أن هناك مجموعة من الممارسات التي وقعت منذ 1999 إلى الآن أيضا(الملاحقة القضائية لبعض الصحفيين بسبب آرائهم، استعمال القوة لتفريق المتظاهرين وبخاصة العاطلين عن العمل منهم، اعتقال العديد من الإسلاميين في أعقاب أحداث 16 مايو وتعريضهم لمعاملات سيئة أثناء استجوابهم..).

كما أن المدة التي اشتغلت فيها والمحددة في سنة تظل غير كافية، الأمر الذي عكسه بقاء مجموعة من الملفات خارج التسوية25.

ومن جهة أخرى، كلفت الهيئة بالاشتغال على ملفات تتلقاها بناء على طلبات مقدمة من الضحايا أو المعنيين بصدد التعويض عن الأضرار أو البحث عن مختفين.. ولم تتح لها إمكانية إجراء مبادرات بنفسها بشكل تلقائي من أجل البحث والتنقيب في ملفات خارج هذه الطلبات.

وإذا كان البعض قد أقر بأن المقاربة السياسية للملفات انتقصت من مصداقية ونجاعة هذه الهيئة، فإن اتجاها آخر اعتبر بأن المحاكمات لن تدفع نحو المصالحة المنشودة بل على العكس من ذلك يمكن أن تترتب عنها مظاهر من الفوضى والانتقام.

فيما لاحظ آخرون أن اللجان التي تشكل خصوصا في مثل هذه الحالات تكون وظيفتها الأساسية عادة هي: بلورة مدخل مناسب لتجاوز صعاب الماضي والولوج إلى واقع سياسي جديد، غير أنه في التجربة المغربية تمت مقاربة الملفات في إطار نفس النسق السياسي والدستوري والإداري.. بالشكل الذي سينعكس سلبا على استقلالية الهيئة ويفرض مظاهر من التضييق على عملها.

وعلى إثر انتهاء المدة المحددة لعمل الهيئة بموجب نظامها الأساسي في 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2005، قدم رئيسها تقريرا مفصلا للملك محمد السادس؛ تضمن خلاصات لعمل الهيئة؛

---

[25]– إدريس لكريني: المغرب وتجربة الإنصاف والمصالحة، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 24 أكتوبر 2006؛ ص 197

إلى جانب مجموعة من التوصيات التي تسمح باستعادة الثقة في حكم القانون وتأسيس واقع مستقبلي لا تتكرر فيه مثل هذه الانتهاكات.

وعلى غرار إحداث الهيئة، خلف التقرير بدوره مجموعة من ردود الفعل تراوحت في غالبيتها بين تثمين المجهود واعتباره محطة مشرقة في تاريخ المغرب الحديث، مكن من استحضار صفحات صعبة من تاريخه بغية استخلاص عبر ودلالات منها من أجل المستقبل، وبين اتجاه حقوقي وفكري وسياسي؛ لم يمنعه إعجابه بالتجربة من توجيه بعض الانتقادات والملاحظات لهذا التقرير.

فقد اعتبر البعض أن مقاربة الهيئة للملفات المعروضة بشكل سياسي ودونما عرض المتورطين في قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على القضاء، بذريعة أن من شأن ذلك تشجيع الحقد والفتنة؛ هو أمر مرفوض، وأشار رواد هذا الاتجاه إلى أنّه كان من الأفضل لو حددت مسؤوليات الأفراد في هذه الانتهاكات أولا؛ قبل إصدار عفو عام في حقهم لاحقا.

إن الهيئة تحركت لفتح الملفات بناء على طلبات من المعنيين فقط وليس تلقائيا، وهذا أمر غير كاف لمعرفة جميع الحقائق، مما يجعل العديد منها مغيبا لدى الرأي العام المغربي ومصير مختلف الملفات مجهولا.

ومن ضمن الملاحظات التي أدرجت في هذا الشأن أيضا؛ تمت الإشارة إلى أن هناك حوالي 30 ألف ملف عرض على الهيئة ولم يتم فحصها، لكونها جاءت خارج المدة الزمنية المخصصة لعمل الهيئة، بسبب ضعف الإعلام والتواصل مع المعنيين والضحايا أو بالنظر لعامل الأمية أو بفعل التحفظ في البداية على عرض الطلب نتيجة لعدم الثقة في مبادرات تقودها الدولة بهذا الصدد..

وأمام تغييب المسؤوليات الفردية في هذه الانتهاكات ووجود حالات كثيرة من الاختفاءات القسرية التي ظلت معلقة.. تكون الهيئة قد قدمت جزءا من الحقيقة فقط.

الأمر الذي يجعل ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود، مفتوحا ويتطلب مقاربة أكثر شمولية وديمقراطية.

إلى جانب مقترحاتها بشأن جبر الضرر وإنصاف الضحايا عبر تعويض مادي وتأهيل صحي واجتماعي، خلصت الهيئة في تقريرها النهائي إلى بلورة مجموعة من التوصيات26 التي اعتبرتها ضرورية لبناء الثقة في حكم القانون واحترام الحقوق ولضمان إستراتيجية كفيلة بمنع تكرار نفس الممارسات مستقبلا، من قبيل ضرورة: "دعم التأصيل الدستوري لحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دوليا، وذلك عبر ترسيخ مبادئ سمو القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على القوانين الوطنية والإقرار بقرينة البراءة والحق في محاكمة عادلة وتعزيز مبدأ فصل السلطات".. وإقرار وتطبيق إستراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب، وربط توطيد دولة القانون بنهج إصلاحات في مجالات الأمن والعدالة والتشريع والسياسة الجنائية.

حيث أوصت في هذا الشأن بـ"الحكامة الأمنية في تدبير الأزمات؛ وتعزيز المبدأ الدستوري لفصل السلط واستقلالية القضاء وإعادة تأهيل السياسة والتشريع الجنائيين التي تقتضي تقوية الضمانات القانونية والمسطرية ضد انتهاكات حقوق الإنسان مع تفعيل التوصيات الخاصة بالكشف عن الحقيقة بالنسبة للحالات التي لم يتم استجلاؤها".. بالإضافة إلى تجريم الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والإبادة العنصرية.. وتوضيح وتقوية سلطات البرلمان في البحث وتقصي الحقائق فيما يتعلق بقضايا احترام حقوق الإنسان؛ مع السعي لوضع إستراتيجية لمكافحة الإفلات من العقاب؛ ومواصلة الانضمام إلى اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان27.

---

[26]– لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن: يراجع: التقرير الختامي؛ الحقيقة والإنصاف والمصالحة؛ الكتاب الأول؛ المملكة المغربية؛ هيئة الإنصاف والمصالحة؛ مرجع سابق؛ ص 114 وما بعدها

[27]– من بين الاتفاقيات التي أشارت إليها الهيئة في هذا الشأن؛ وطالبت الدولة المغربية بالمصادقة عليها نجد:

– البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتعلق بمنع عقوبة الإعدام.

– البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء، مع رفع التحفظات التي سجلها المغرب بخصوص مقتضيات الاتفاقية المذكورة.

– النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ تتميما لتوقيع المغرب عليه؛ مع فحص الإكراهات المطروحة.

إن التعويض المادي والتأهيل الاجتماعي والصحي للضحايا يظل وعلى الرغم من أهميته مرتبطا بحالات بعينها وغير كاف لتحصين البلاد من تكرار مثل هذه التجارب المريرة، ولذلك فهذه التوصيات التي صاغتها اللجنة وقدمتها إلى الجهات المسؤولة في الدولة؛ تعتبر بحق أهم ما خلصت إليه لارتباطها(التوصيات) بتمتين الأسس القانونية والإجرائية الكفيلة بتأمين "انتقال ديمقراطي" حقيقي؛ يضمن الحسم النهائي مع كل مظاهر الإساءة لحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد؛ أسهمت الهيئة بصورة كبيرة في خلق حوار بين الضحايا من جهة والدولة من جهة أخرى؛ كما سمحت بإسماع صوت الضحايا على نطاق واسع؛ وساهمت بعملها في نشر ثقافة حقوق الإنسان..

إن تجربة المصالحة والإنصاف؛ هي تجربة شجاعة بكل المقاييس؛ سواء على مستوى إحداث الهيئة في حد ذاته أو على مستوى بلورة النتائج والتوصيات التي خلصت إليها، وهي خطوة تاريخية تقتضي بأن يعززها فتح ورشات إصلاحية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والقضائية والإدارية انسجاما مع ما جاء التقرير الختامي للهيئة..